



جامعة درنة
كلية الاقتصاد درنة



دليل الجودة



2025

WEBSITE: [HTTPS://BIT.LY/4FZ3Q6Y](https://bit.ly/4fz3q6y)

FK: كلية الاقتصاد / درنة - جامعة درنة

المحتويات

4	الهيكل التنظيمي لكلية الاقتصاد درنة
5	شعار الكلية
6	مقدمة
7	كلمة عميد الكلية
8	نبذة عن الكلية
9	رسالة الكلية
9	رؤية الكلية
9	أهداف الكلية
10	دليل الجودة بكلية الاقتصاد
10	أولا الإطار العام
10	1.1 المصطلحات والمفاهيم
11	2.1 رسالة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
11	3.1 رؤية مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
11	4.1 أهداف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء
12	ثانيا الحوكمة وضمان الجودة
12	1.2 الهيكل التنظيمي والأدوار
12	2.2 لجان الجودة ومهامها
13	3.2 مبادئ الحوكمة في الجودة
13	ثالثا السياسات العامة للجودة
13	1.3 سياسة تطوير المناهج والبرامج
13	2.3 سياسة ضبط جودة الامتحانات والتقويم الأكاديمي
14	3.4 سياسة قياس رضا أصحاب المصلحة
14	4.3 سياسة البحث العلمي وخدمة المجتمع
14	5.3 سياسة التوثيق والأرشفة
15	6.3 سياسة التحسين المستمر
15	رابعا: دورة الجودة السنوية
15	1.4 التخطيط المسبق
15	2.4 التنفيذ أثناء الفصل الدراسي
16	3.4 الإغلاق بعد الفصل الدراسي
16	4.4 التحسين المستمر
16	خامسا: الإجراءات التفصيلية

16	1.5 إجراء التقويم الذاتي المؤسسي
16	2.5 إجراء تطوير البرنامج الأكاديمي
17	3.5 إجراء توصيف المقررات وتقويمها
17	4.5 إجراء ضبط جودة الامتحانات والتقويم الأكاديمي
17	5.5 إجراء تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس
18	6.5 إجراء قياس مخرجات التعلم
18	7.5 إجراء الشكاوى والمقترحات
18	8.5 إجراء إدارة الاجتماعات والمجالس
19	9.5 إجراء نشر ثقافة الجودة والتوعية
19	سادسا: المراجعة والتقويم
19	1.6 المراجعة الداخلية
19	2.6 المراجعة الخارجية
19	3.6 آليات التغذية الراجعة
20	سابعا: مؤشرات الأداء والتقارير
20	1.7 المؤشرات المرجعية للأداء
20	2.7 آليات القياس
21	3.7 التقارير الدورية
21	ثامنا: الاعتماد المؤسسي والبرامجي
21	1.8 الاعتماد المؤسسي
22	2.8 الاعتماد البرامجي
22	3.8 معايير الاعتماد
22	4.8 فوائد الاعتماد
23	تاسعا: خريطة العمليات للكلية
23	1.9 العمليات الداعمة والقيادية
23	2.9 العمليات الرئيسية: القيمة المضافة والمخرجات التعليمية
24	3.9 العمليات المساندة والتحول الرقمي
25	4.9 دورة ضمان الجودة والتحسين المستمر
25	لوحة مؤشرات الأداء والجدول الزمني للاعتماد
26	المراجع المعتمدة في إعداد الدليل

الهيكل التنظيمي لكلية الاقتصاد درنة



شعار الكلية



- 1991 هي سنة التأسيس
- السنبال باللون الذهبي مستوحاة من شعار الجامعة
- الأعمدة البيانية مع السهم الأزرق في رسومات بيانية، مستخدمة أثناء التحليل الإحصائي والتي تعبر عن حالة المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي
- اعتماد اللون الأزرق لكونه أكثر الألوان المستخدمة في الرسومات البيانية الاقتصادية
- الكتاب المفتوح يعبر عن رسالة الكلية في نشر العلم واكتساب المعرفة

مقدمة

تعد الجودة في التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق التميز المؤسسي، ووسيلة لضمان فاعلية الأداء الأكاديمي والإداري، بما يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل ويواكب المعايير الوطنية والدولية، وانطلاقاً من هذا المبدأ، يأتي هذا الدليل ليكون مرجعاً عملياً وإجرائياً لكلية الاقتصاد، جامعاً بين المفاهيم والسياسات العامة من جهة، والإجراءات التطبيقية التفصيلية من جهة أخرى.

يعتمد هذا الدليل على معايير المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد في ليبيا، ويرتبط باللوائح الداخلية للجامعة، ويستند إلى أفضل الممارسات في التعليم الاقتصادي العالي، ويستهدف الدليل توحيد السياسات والإجراءات داخل الكلية، وضمان استدامة التحسين المستمر في مختلف مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

مع التزامنا بقيم الجودة والتميز، وتوجهنا لتحقيق أهدافنا الأكاديمية والمجتمعية، نسعى في كلية الاقتصاد في جامعة درنة إلى تحقيق المزيد من التطور والنجاح في المستقبل، لنكون دائماً عند حسن ظن المجتمع وتطلعاته.

كلمة عميد الكلية

في كلية الاقتصاد درنة، نؤمن بأن الجودة ليست مجرد إجراءات أو تقارير، بل هي أسلوب عمل وروح نسعى جميعا لتجسيدها في كل ما نقوم به. من هذا المنطلق، تأتي خطة قسم الجودة وتقييم الأداء لتكون دليلا لنا نحو التطوير، ومقياسا نحتكم إليه في تحسين أدائنا وتقديم الأفضل لطلبتنا.

نعمل معا - كأ أسرة واحدة - على رفع مستوى التعليم والبيئة الجامعية، ونعتمد على مساهمة كل فرد منكم، سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين أو الطلبة، لتحقيق أهدافنا المشتركة.

أشكر كل من يساهم في إنجاح هذه الخطة، وأدعوكم جميعا للمشاركة بأرائكم وأفكاركم، فبكم نرتقي، ومعا نبني مستقبلا أفضل.

د. محسن فرج البرغثي
عميد كلية الاقتصاد درنة

نبذة عن الكلية

كلية الاقتصاد هي احدى كليات جامعة درنة وأكبرها من حيث عدد الطلاب، وقد أنشئت كلية الاقتصاد عام 1991م، بموجب قرار السيد أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (745) لسنة 1991م، بشأن إعادة تنظيم هيكله الجامعات، الصادر في 18-09-1991 ومقرها الرئيسي مدينة درنة، ضمن ثلاث كليات كانت تابعة لجامعة عمر المختار.

وفي سنة 1994 كانت ضمن جامعة درنة وهي مؤسسة علمية أنشئت بقرار من السيد أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (858) لسنة 1994 بمدينة درنة وسميت بجامعة درنة.

وفي سنة 1999 أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 281 لسنة 1999 بشأن إعادة تنظيم الجامعات والقاضي بدمج جامعة درنة مع جامعة عمر المختار لتصبح جامعة واحدة منتشرة بين البيضاء ودرنة وطبرق، وكانت وقتها الإدارة الرئيسية للكلية بمدينة درنة.

وفي عام 2000 طرحت فكرة جامعات الأقسام لتخفيف الازدحام على الجامعات الأساسية وحل مشاكل البيوت الداخلية وغيرها من المشاكل وأصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 308 لسنة 2000 والقاضي بإنشاء جامعة درنة لها صفتها الاعتبارية ومستقلة ماليا وتتبع إداريا اللجنة الشعبية لشعبية درنة، وتبعاً لذلك فقد أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية لشعبية درنة القرار رقم 35 لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الشعبية للجامعة. وفي عام 2005 أصدر السيد أمين اللجنة الشعبية العامة بشأن إعادة تنظيم الجامعات والقاضي بدمج جامعة درنة مع جامعة عمر المختار لتصبح جامعة واحدة.

وفي عام 2015 ونظراً للظروف الأمنية التي مرت بها مدينة درنة والتي بدورها أدت إلى صعوبة تواصل الكلية مع فروعها في مدينة طبرق، القبة، والبيضاء، أصدر رئيس جامعة عمر المختار القرار رقم (132) بنقل الإدارة الرئيسية من مدينة درنة إلى مدينة البيضاء مؤقتاً لحين تحسن الظروف التي تمر بها المدينة، ومع إعلان تحرير مدينة درنة عام 2018 رجعت عمادة الكلية إلى مقرها الرئيسي درنة.

وفي عام 2021 أصدر السيد د. وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 207 لسنة 2021 بشأن فصل فرعي جامعة درنة والقبة عن جامعة عمر المختار ولإعادة تشكيل الجامعة تحت مسمى جامعة درنة لها الصفة الاعتبارية ومستقلة ماليا وإداريا، لترجع إدارة كلية الاقتصاد درنة لمدينة درنة

رسالة الكلية

تهدف كلية الاقتصاد بجامعة درنة إلى إعداد خريجين مؤهلين في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والتمويل والعلوم السياسية، يمتلكون القدرة على فهم الواقع الاقتصادي المحلي والمساهمة في تطويره، من خلال برامج أكاديمية وبحثية ذات جودة، في بيئة تعليمية محفزة، وشراكات مجتمعية فاعلة، بما يلبي متطلبات سوق العمل ويدعم التنمية المحلية.

رؤية الكلية

الريادة في الأداء الأكاديمي والبحثي وخدمة المجتمع في المجالات الاقتصادية، مع الالتزام بالجودة والتطوير المستمر لتحقيق التنمية المستدامة على المستويين المحلي والإقليمي.

أهداف الكلية

1. تطوير البرامج الأكاديمية لتواكب معايير الجودة، بما يضمن إعداد خريجين مؤهلين قادرين على المنافسة في سوق العمل محليا وإقليميا.
2. دعم البحوث العلمية المرتبطة بالواقع الاقتصادي الليبي، وتوجيه الجهود البحثية نحو التنمية المستدامة.
3. بناء علاقات استراتيجية مع القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق.
4. تطوير البنية التحتية والتقنيات التعليمية وتحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو التميز الأكاديمي.
5. الالتزام بالتحسين المستمر وتطبيق نظم إدارة الجودة بما يضمن استدامة الأداء الأكاديمي والإداري.

دليل الجودة بكلية الاقتصاد

أولا الإطار العام

1.1 المصطلحات والمفاهيم

يشكل توحيد المفاهيم حجر الأساس لبناء منظومة الجودة وضمان تطبيقها بشكل فعال داخل كلية الاقتصاد، وفيما يلي أبرز المصطلحات المستخدمة في هذا الدليل:

- **الجودة:** منظومة متكاملة من المبادئ والإجراءات تضمن تحقيق الكفاءة والفاعلية في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، بما يلبي تطلعات المستفيدين ويرتقي إلى المعايير الوطنية والدولية.
- **ضمان الجودة:** العمليات المنهجية التي تضمن أن البرامج والمقررات والأنشطة الأكاديمية والإدارية تحقق مستوى مقبولا من التميز، ويمكن التحقق منه وفق معايير محددة.
- **الاعتماد:** الاعتراف الرسمي من هيئة وطنية أو دولية بأن الكلية قد استوفت متطلبات ومعايير الجودة، وأن برامجها تستجيب لمتطلبات سوق العمل والتنمية.
- **التقويم الذاتي:** مراجعة داخلية شاملة لأداء الكلية في ضوء معايير الاعتماد، بغرض تحديد مجالات القوة وتعزيزها، وتشخيص مواطن الضعف ومعالجتها.
- **الدراسة الذاتية:** وثيقة رسمية تصدرها الكلية تتضمن توصيفا وتحليلا موضوعيا لوضعها الراهن، وتستند إلى أدلة وشواهد كمية ونوعية.
- **مخرجات التعلم المستهدفة:** ما يتوقع أن يكتسبه الطالب من معارف ومهارات واتجاهات عند استكمال المقررات والبرامج، بحيث تكون قابلة للقياس والتحقق.
- **مواصفات خريج كلية الاقتصاد:** يتميز الخريج بالقدرة على التحليل الاقتصادي، واستخدام الأدوات الكمية والإحصائية، وتوظيف التقنيات الرقمية الحديثة، وصياغة الحلول للمشكلات الاقتصادية، والمشاركة الفعالة في السياسات التنموية الوطنية والإقليمية.

المصطلحات والمفاهيم الأساسية

 الاعتماد اعتراف رسمي بأن الكلية استوفت معايير الجودة وتلبي متطلبات سوق العمل.	 ضمان الجودة عمليات منهجية للتأكد من أن البرامج والأنشطة تحقق مستوى التميز المطلوب.	 الجودة منظومة متكاملة تضمن الكفاءة في التعليم والبحث وخدمة المجتمع وفق المعايير الوطنية.
 مواصفات الخريج التحليل الاقتصادي، الأدوات الكمية، التقنية الرقمية، وحل المشكلات التنموية.	 مخرجات التعلم المعارف والمهارات التي يكتسبها الطالب وتكون قابلة للقياس.	 التقويم الذاتي مراجعة داخلية شاملة لتشخيص نقاط القوة والضعف مقارنة بمعايير الاعتماد.

2.1 رسالة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء

الإطار الاستراتيجي لمكتب الجودة



يعمل المكتب على تعزيز ثقافة الجودة بين جميع منتسبي الكلية، وتطوير آليات التقييم والتحسين المستمر بما يتماشى مع المعايير الوطنية المعتمدة، وبما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، ويسعى إلى دعم التعاون بين الأقسام العلمية والإدارية لضمان تحسين البرامج التعليمية، وتهيئة بيئة أكاديمية داعمة للتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بما يسهم في تحقيق متطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي بشكل تدريجي وواقعي.

3.1 رؤية مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء

الريادة في تعزيز ضمان الجودة الأكاديمية والإدارية بالكلية، من خلال تحسين مخرجات التعليم وتطوير البرامج الأكاديمية بما يتماشى مع المعايير الوطنية، مما يسهم في تلبية احتياجات التنمية المحلية وسوق العمل في إطار الإمكانيات المتاحة.

4.1 أهداف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء

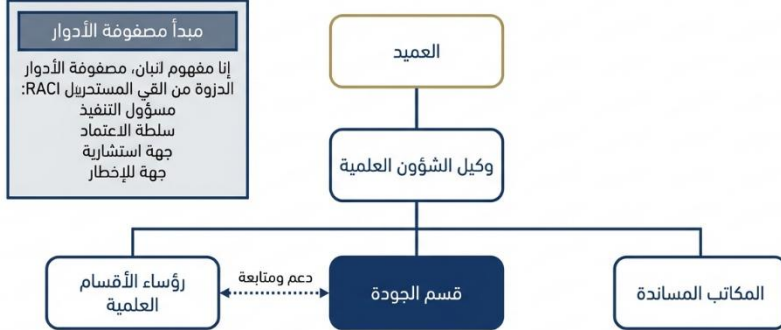
تسعى خطة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بكلية الاقتصاد - جامعة درنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والطلبة، وتعزيز الالتزام بمعايير الأداء الأكاديمي والإداري المتميز.
2. اقتراح وتطبيق معايير ضمان الجودة المعتمدة ومواءمتها مع متطلبات مركز ضمان الجودة الليبي.
3. تطوير نظم تقييم الأداء الأكاديمي والإداري بالكلية، بما يشمل تقويم البرامج والمقررات وأداء أعضاء هيئة التدريس.
4. تنفيذ نظام للتقويم الذاتي المؤسسي ومتابعة تنفيذ خطط التحسين بناء على نتائج التقييم وتحليل الفجوات.
5. بناء وتفعيل نظام لإدارة الجودة يتضمن السياسات والإجراءات والأدلة الناظمة لكافة عمليات الكلية.
6. تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال دراسات ميدانية وتحليلات نوعية وكمية.
7. متابعة التوثيق المؤسسي وحفظ الأدلة والوثائق وفق نظام فهرسة يتماشى مع معايير الاعتماد.
8. الاستعداد المستمر للاعتماد المؤسسي والبرامجي من خلال تجهيز الملفات وتطبيق مخرجات التقييم المستمر.

ثانيا الحوكمة وضمان الجودة

1.2 الهيكل التنظيمي والأدوار

الهيكل التنظيمي والحوكمة



تعتمد كلية الاقتصاد هيكلًا تنظيميًا واضحًا يضمن فاعلية منظومة الجودة وتكامل الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية، ويقوم هذا الهيكل على مبدأ المساءلة المشتركة والشفافية، بحيث تتوزع المسؤوليات على النحو الآتي:

- **عميد الكلية:** يمثل السلطة الأكاديمية والإدارية العليا، ويتولى اعتماد السياسات والقرارات النهائية ذات الصلة بالجودة والتطوير.
- **وكيل الشؤون العلمية:** يشرف على العملية التعليمية والتقييم والامتحانات، ويضمن الالتزام باللوائح والمعايير الأكاديمية.
- **رؤساء الأقسام العلمية:** مسؤولون عن متابعة تنفيذ السياسات التعليمية داخل أقسامهم، واعتماد توصيف البرامج والمقررات، ورفع تقارير دورية عن الأداء الأكاديمي.
- **قسم الجودة وتحسين الأداء:** يعد الجهة المحورية لتخطيط وتنفيذ ومتابعة سياسات الجودة، ويتولى مهام التقييم الذاتي، وإعداد الدراسات الميدانية، وتحليل مؤشرات الأداء.
- **المكاتب المساندة (الدراسات العليا، الشؤون الإدارية والمالية، المكتبة، خدمة المجتمع):** تقدم دعماً مباشراً للأنشطة الأكاديمية والبحثية والإدارية، وتساهم في استيفاء متطلبات الاعتماد.

يعتمد هذا التنظيم على نموذج مصفوفة الأدوار لضمان وضوح المسؤوليات: من يقوم بالتنفيذ، من يعتمد القرار، من تتم استشارته، ومن يتم إخطاره.

2.2 لجان الجودة ومهامها

تعد لجان الجودة في الكلية أدوات تنفيذية متخصصة تساهم في تطبيق السياسات وتفعيل خطط التحسين المستمر، ومن أبرز هذه اللجان:

1. لجنة التقييم الذاتي والدراسة المؤسسية

- تشكيل فرق عمل وفق محاور معايير الاعتماد.
- جمع الأدلة والشواهد وتحليلها.
- صياغة الدراسة الذاتية المؤسسية وتقديمها لمجلس الكلية.

لجنة الامتحانات والتقييم	لجنة البرامج التعليمية	لجنة التقييم الذاتي
- مراقبة سير الامتحانات. - تحليل النتائج إحصائياً. - استخلاص تقارير التحسين.	- المراجعة الدورية للبرامج. - دراسة احتياجات سوق العمل. - اقتراح تعديلات المناهج.	- تشكيل فرق العمل حسب المعايير. - جمع وتحليل الأدلة والشواهد. - إعداد تقرير الدراسة الذاتية.

2. لجنة البرامج التعليمية

- مراجعة البرامج والمقررات بشكل دوري.
- دراسة احتياجات سوق العمل ومقارنتها بالمخرجات التعليمية.
- اقتراح تعديلات تضمن مواءمة البرامج مع المعايير الوطنية والدولية.

3. لجنة الامتحانات والتقييم الأكاديمي

- متابعة سير الامتحانات وضبط القاعات.
- تحليل النتائج واستخلاص تقارير التحسين.

3.2 مبادئ الحوكمة في الجودة

تستند سياسات الحوكمة وضمان الجودة في كلية الاقتصاد إلى مجموعة من المبادئ الرئيسة:

1. الشفافية: وضوح الإجراءات والسياسات وإتاحتها لجميع أصحاب المصلحة.
2. المساءلة: تحديد دقيق للمسؤوليات وربطها بمؤشرات الأداء.
3. المشاركة: إشراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين وأرباب العمل في عملية التطوير.
4. التحسين المستمر: مراجعة دورية للبرامج والسياسات وتحديثها وفق التغذية الراجعة.
5. العدالة والموضوعية: الالتزام بمعايير موحدة في التقييم والقرارات الأكاديمية والإدارية.

ثالثا السياسات العامة للجودة

1.3 سياسة تطوير المناهج والبرامج

تلتزم كلية الاقتصاد بمراجعة وتحديث مناهجها وبرامجها الأكاديمية بصورة دورية، لضمان توافقها مع متطلبات سوق العمل والمعايير الأكاديمية الوطنية والدولية، وتستند هذه السياسة إلى المبادئ الآتية:

1. إجراء مراجعة شاملة للبرامج كل ثلاث سنوات على الأقل.
2. إشراك أصحاب المصلحة (الطلبة، الخريجون، أرباب العمل) في تقييم فاعلية البرامج.

3. تحليل احتياجات سوق العمل محليا وإقليميا، وربطها بمخرجات التعلم.

4. إدماج التقنيات الحديثة والمهارات الرقمية في المقررات.

5. تعزيز الجانب التطبيقي والعمل في التدريس والتدريب.

2.3 سياسة ضبط جودة الامتحانات والتقييم الأكاديمي

تضمن هذه السياسة أن تكون الامتحانات وأدوات التقييم الأكاديمي عادلة وشفافة ومرتبطة بمخرجات التعلم، وتنفذ وفق الخطوات التالية:

1. اعتماد نماذج الامتحانات من قبل لجنة الامتحانات ووكيل الشؤون العلمية.

السياسات الأكاديمية الأساسية

سياسة تطوير المناهج

- مراجعة شاملة للبرامج كل 3 سنوات.
- إشراك أصحاب المصلحة (طلبة، خريجين، أرباب عمل).
- دمج المهارات الرقمية والجانب التطبيقي.

سياسة ضبط جودة الامتحانات

- اعتماد نماذج الامتحانات من اللجنة المختصة.
- التحليل الإحصائي للنتائج لضمان العدالة.
- الشفافية في الإمداد والمراجعة.



2. توثيق سير الامتحانات من خلال محاضر رسمية.
 3. تحليل النتائج إحصائياً لرصد الفروق والتظلمات.
 4. إدخال التحسينات اللازمة على أدوات التقييم استناداً إلى التحليل.
- سياسات الدعم والأثر المجتمعي

التوثيق والأرشفة	البحث العلمي والمجتمع	قياس الرضا
- نظام مزدوج (ورقي وإلكتروني). - تصنيف موحد للوصول السهل. - سجل إصدارات لضبط التحديثات.	- توجيه البحوث للقضايا الاقتصادية الوطنية. - تشجيع النشر في مجلات محكمة. - حلول تطبيقية لمشكلات المجتمع.	- استبيانات دورية للطلبة والخريجين وأرباب العمل. - إعلان الإجراءات المتخذة بناءً على النتائج (الشفافية).

3.4 سياسة قياس رضا أصحاب المصلحة

تعتبر التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة أداة أساسية للتحسين المستمر، وتقوم الكلية بتطبيق هذه السياسة عبر:

1. استبيانات دورية للطلبة حول جودة التدريس والخدمات الأكاديمية.
2. استبيانات للخريجين حول مدى استفادتهم من البرامج في حياتهم العملية.
3. استبيانات لأرباب العمل لرصد مدى تلبية الخريجين لمتطلبات سوق العمل.
4. تحليل النتائج وإصدار تقارير دورية تتضمن مقترحات التحسين.
5. الإعلان عن الإجراءات المتخذة استجابة للتغذية الراجعة، بما يعزز الشفافية.

4.3 سياسة البحث العلمي وخدمة المجتمع

تولي الكلية البحث العلمي وخدمة المجتمع أولوية قصوى، إيماناً بدورهما في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترتكز هذه السياسة على:

1. توجيه البحوث العلمية نحو القضايا الاقتصادية الوطنية والإقليمية.
2. تشجيع النشر في مجلات علمية محكمة وطنية ودولية.
3. دعم الأبحاث التطبيقية التي تقدم حلولاً عملية لمشكلات المجتمع.
4. تنفيذ برامج تدريبية واستشارية لصالح مؤسسات القطاعين العام والخاص.
5. قياس أثر الأنشطة البحثية والمجتمعية على البيئة المحيطة.

5.3 سياسة التوثيق والأرشفة

تهدف هذه السياسة إلى ضمان حفظ وتوثيق جميع الوثائق والسجلات المتعلقة بالبرامج الأكاديمية والإدارية، وتشمل الآليات الآتية:

1. اعتماد نظام مزدوج (ورقي وإلكتروني) لحفظ الملفات.
2. استخدام تصنيف موحد للوثائق يضمن سهولة الوصول إليها.
3. تدقيق دوري للوثائق للتحقق من سلامتها وسريتها.

4. اعتماد نسخة نهائية مؤرشفة وموقعة لكل وثيقة رسمية.

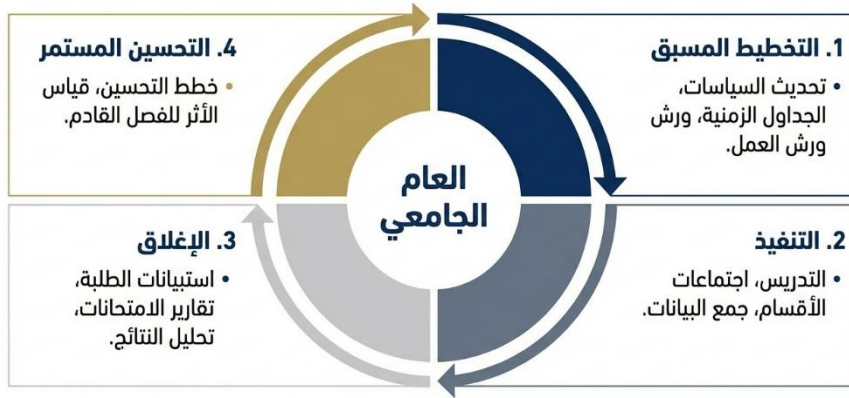
5. إنشاء سجل إصدارات لتوثيق التغييرات والتحديثات.

6.3 سياسة التحسين المستمر

تتبنى الكلية مبدأ التحسين المستمر كقيمة أساسية في كافة أنشطتها، ويطبق ذلك عبر:

1. مراجعة دورية للبرامج والسياسات والإجراءات.
2. ربط مؤشرات الأداء بخطط التحسين.
3. إشراك الأطراف المعنية في اقتراح التطوير.
4. توثيق جميع إجراءات التحسين في تقارير رسمية.
5. متابعة تنفيذ التحسينات وتقييم أثرها على الأداء الأكاديمي والإداري.

رابعاً: دورة الجودة السنوية



1.4 التخطيط المسبق

يعد التخطيط المسبق الخطوة الأولى في دورة الجودة السنوية، وهو الضامن لنجاح التنفيذ وتحقيق مخرجات تعليمية وبحثية متوازنة، ويشمل التخطيط ما يلي:

1. تحديث السياسات والنماذج المعتمدة ونشرها على جميع الأقسام والوحدات.
2. إعداد جداول زمنية للتوصيف الأكاديمي، وعمليات التقويم، والامتحانات، والاجتماعات.
3. تخصيص الموارد البشرية والمادية اللازمة لدعم العملية التعليمية والإدارية.
4. تهيئة مجلدات ورقية وإلكترونية لحفظ الوثائق وفق خطة التوثيق والأرشفة.
5. جدولة ورش عمل تعريفية لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

2.4 التنفيذ أثناء الفصل الدراسي

يمثل التنفيذ المحور العملي لدورة الجودة، حيث يتم تحويل الخطط إلى ممارسات فعلية قابلة للقياس، ويشمل

التنفيذ:

1. متابعة التدريس وفق توصيفات البرامج والمقررات المعتمدة.
2. تطبيق أدوات قياس مخرجات التعلم بشكل دوري وفق الجدول الزمني المحدد.

3. تنظيم اجتماعات شهرية قصيرة للأقسام لمتابعة التقدم وتوثيق القرارات.
4. تنفيذ أنشطة تدريبية وورش عمل لتعزيز المهارات الأكاديمية والإدارية.
5. جمع البيانات المتعلقة بالحضور، الأداء الأكاديمي، والمناشط الطلابية.

3.4 الإغلاق بعد الفصل الدراسي

يمثل الإغلاق المرحلة التي يتم فيها تقييم النتائج ومراجعة مدى تحقيق الأهداف المقررة، وتشمل الإجراءات:

1. إجراء استبيانات للطلبة في نهاية كل مقرر وتحليل نتائجها.
2. إعداد تقارير ختامية عن الامتحانات والنتائج ومعالجة التظلمات.
3. مراجعة الفروق بين النتائج المتوقعة والمتحققة، وتحديد أسبابها.
4. رفع تقارير الأداء للأقسام ومناقشتها في مجلس الكلية.
5. تحديث سجل مؤشرات الأداء المؤسسية وفق البيانات الجديدة.

4.4 التحسين المستمر

تعد هذه المرحلة خلاصة دورة الجودة، إذ تترجم نتائج التقييم والإغلاق إلى خطط تطويرية مستقبلية، ويشمل ذلك:

1. صياغة خطط تحسين قصيرة ومتوسطة المدى بناء على التغذية الراجعة.
2. تحديد المسؤوليات والجدول الزمني لتنفيذ إجراءات التحسين.
3. متابعة تنفيذ التحسينات في الفصل الدراسي التالي وقياس أثرها.
4. توثيق جميع الإجراءات ضمن تقارير دورية معتمدة.
5. اعتماد مفهوم "التعلم المؤسسي" بحيث تصبح الدروس المستفادة جزءا من الممارسات الدائمة.

خامسا: الإجراءات التفصيلية

1.5 إجراء التقويم الذاتي المؤسسي

- المدخلات: معايير الاعتماد المؤسسي، الأدلة والشواهد، تقارير الأداء.
- الخطوات:

1. تشكيل فرق عمل متخصصة وفق محاور الاعتماد.
 2. جمع الأدلة من الأقسام والوحدات المختلفة باستخدام قوائم التحقق الرسمية.
 3. إجراء تحليل الفجوات بين الواقع الفعلي والمعايير المستهدفة.
 4. صياغة تقرير الدراسة الذاتية وربطه بخطط تحسين قابلة للقياس.
 5. عرض التقرير على مجلس الكلية للمراجعة والإقرار.
- المخرجات: دراسة ذاتية مؤسسية وخطة تحسين معتمدة.

2.5 إجراء تطوير البرنامج الأكاديمي

- المدخلات: توصيف البرنامج الحالي، متطلبات سوق العمل، مؤشرات الأداء.

• الخطوات:

1. مراجعة توصيفات البرامج والمقررات وفق النماذج الوطنية.
 2. إجراء مقارنة مرجعية مع برامج مماثلة محليا ودوليا.
 3. عقد ورش عمل لتصميم أو تحديث مخرجات التعلم وربطها بمصفوفة البرامج.
 4. استشارة أصحاب المصلحة (خريجون، أرباب عمل، طلبة) وتوثيق ملاحظاتهم.
 5. اعتماد النسخة المحدثة داخليا ثم أرشفتها إلكترونيا وورقيا.
- المخرجات: برنامج أكاديمي محدث متوافق مع متطلبات الجودة.

3.5 إجراء توصيف المقررات وتقويمها

- المدخلات: نموذج توصيف مقرر، خطة تدريس.

• الخطوات:

1. إعداد توصيف المقرر وفق النماذج المعتمدة.
2. اعتماده من رئيس القسم والعميد وتوزيعه على أعضاء هيئة التدريس.
3. تطبيق أدوات تقييم الطلبة أثناء الفصل الدراسي ونهايته.
4. جمع استبيانات الطلبة وتحليلها.
5. صياغة تقرير تقويم للمقرر يتضمن مقترحات التحسين.

- المخرجات: توصيف مقرر معتمد، تقرير تقويم وتحسين.

4.5 إجراء ضبط جودة الامتحانات والتقويم الأكاديمي

- المدخلات: جداول الامتحانات، تقييم نماذج الامتحانات، تعليمات لجنة الامتحانات.

• الخطوات:

1. مراجعة نماذج الأسئلة من حيث التغطية المعرفية والوزن النسبي.
2. ضبط قاعات الامتحانات وإعداد محاضر سير الجلسات.
3. متابعة عملية الرصد والتحقق من الدرجات.
4. تحليل النتائج إحصائيا، ومعالجة التظلمات إن وجدت.
5. رفع تقرير ختامي لمجلس الكلية.

- المخرجات: تقارير ضبط جودة موثقة ومعتمدة.

5.5 إجراء تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس

- المدخلات: استبيانات الطلبة، التقييم الذاتي، تقييم رئيس القسم.

• الخطوات:

1. جمع استبيانات نهاية الفصل الدراسي لكل مقرر.
2. تقديم عضو هيئة التدريس لتقريره الذاتي.

3. تعبئة نموذج تقييم الأداء من قبل رئيس القسم سنويا.

4. عقد جلسة مراجعة داخل القسم لاعتماد خطة تطوير فردية.

5. توثيق النتائج في ملف الأداء السنوي.

• **المخرجات:** تقرير أداء فردي وخطة تطوير مهنية.

6.5 إجراء قياس مخرجات التعلم

• **المدخلات:** مصفوفة مواعيد، أدوات القياس.

• **الخطوات:**

1. تحديد أدوات القياس المناسبة (اختبارات، مشاريع، أوراق عمل).

2. جمع عينات ممثلة وتحليلها وفق معايير القياس.

3. مقارنة النتائج مع المستهدفات المقررة.

4. صياغة إجراءات تحسين لمعالجة الفجوات.

5. متابعة تطبيق التحسين في الفصل الدراسي اللاحق.

• **المخرجات:** تقرير قياس وتحسين مخرجات التعلم.

7.5 إجراء الشكاوى والمقترحات

• **المدخلات:** نماذج الشكاوى، القنوات الإدارية.

• **الخطوات:**

1. تسجيل الشكاوى.

2. إحالتها إلى الجهة المختصة خلال ثلاثة أيام عمل.

3. إصدار رد مبدئي خلال أسبوع، مع خطة معالجة.

4. إغلاق الشكاوى بعد التحقق من المعالجة.

5. حفظ جميع الأدلة ضمن ملف الشكاوى.

• **المخرجات:** سجل شكاوى ومقترحات مع تقرير إغلاق.

8.5 إجراء إدارة الاجتماعات والمجالس

• **المدخلات:** جدول أعمال، قوائم الحضور.

• **الخطوات:**

1. تعميم جدول الأعمال قبل الاجتماع بوقت كافي "24 ساعة على الأقل".

2. تسجيل الحضور والتحقق من النصاب.

3. تحرير المحضر متضمنا القرارات والمسؤوليات والمقترحات.

4. اعتماد المحضر وترقيمه وأرشفة نسخة ورقية وإلكترونية.

• **المخرجات:** محاضر اجتماعات موثقة قابلة للمتابعة.

9.5 إجراء نشر ثقافة الجودة والتوعية

- المدخلات: خطة تدريب، مواد توعوية.
- الخطوات:

1. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.
 2. نشر أدلة مبسطة تشرح السياسات والإجراءات.
 3. قياس أثر التوعية والتدريب عبر استبيانات ومؤشرات أداء.
 4. إدراج النتائج ضمن خطة التحسين المستمرة.
- المخرجات: سجل ورش وتدريبات مع تقارير قياس الأثر.

سادسا: المراجعة والتقييم

1.6 المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية أداة أساسية للتأكد من التزام الكلية بتطبيق سياسات الجودة وإجراءاتها. ويجري تنفيذها وفق الآتي:

1. تشكيل فرق مراجعة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين مدربين على معايير الجودة.
 2. إعداد خطة عمل تشمل العمليات الأكاديمية والإدارية.
 3. التأكد من الأدلة والشواهد من السجلات والتقارير والممارسات الفعلية.
 4. صياغة تقارير مراجعة توضح مواطن القوة والضعف.
 5. رفع التوصيات إلى مجلس الكلية لاعتمادها وتضمينها في خطط التحسين.
- تساهم هذه المراجعة في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان التحسين المستمر.

2.6 المراجعة الخارجية

تخضع الكلية كذلك إلى مراجعات خارجية تجريها جهات مستقلة مثل المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد أو خبراء أكاديميين خارجيين، وتهدف هذه المراجعة إلى:

1. التحقق من مدى توافق الأداء مع المعايير الوطنية والدولية.
 2. تعزيز ثقة المجتمع الأكاديمي والمهني في مخرجات الكلية.
 3. توفير تغذية راجعة موضوعية تساهم في دعم الاعتماد المؤسسي والبرامجي.
 4. مقارنة الكلية بمثيلاتها محليا وإقليميا.
- وتوثق نتائج المراجعة الخارجية في تقارير رسمية، تعتمد كمرجع في صياغة خطط تطويرية جديدة.

3.6 آليات التغذية الراجعة

تولي الكلية اهتماما خاصا بالتغذية الراجعة من مختلف الأطراف المعنية، باعتبارها مدخلا رئيسيا للتحسين، وتشمل هذه الآليات:

1. الطلبة: استبيانات حول جودة التدريس والمقررات والخدمات التعليمية.

2. الخريجون: استطلاعات رأي لقياس مدى استفادتهم من البرامج في حياتهم العملية.
 3. أرباب العمل: استبيانات وحوارات لقياس رضاهم عن مستوى الخريجين وكفاءتهم.
 4. أعضاء هيئة التدريس: اجتماعات دورية لتبادل الرأي حول البرامج والسياسات.
 5. المجتمع المحلي: شراكات ومبادرات تقيس أثر الكلية في خدمة المجتمع.
- تجمع هذه البيانات وتحلل بطريقة كمية ونوعية، ثم تترجم إلى **خطط تطويرية** يتم توثيقها واعتمادها رسمياً.

مؤشرات الأداء والتقارير

سابعاً: مؤشرات الأداء والتقارير

1.7 المؤشرات المرجعية للأداء

تتبنى كلية الاقتصاد منظومة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتيح متابعة مستوى الإنجاز بشكل دوري، وضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية. وتشمل أبرز المؤشرات ما يلي:

1. المجال الأكاديمي

- نسبة توافق توصيف البرامج والمقررات مع الإطار الوطني.
- معدل رضا الطلبة عن جودة التدريس والبرامج.

2. المجال البحثي

- عدد البحوث المنشورة في مجلات محكمة محلية أو دولية.
- نسبة البحوث المرتبطة بالقضايا الاقتصادية الوطنية.
- عدد المؤتمرات أو الندوات العلمية المنظمة من قبل الكلية.

3. خدمة المجتمع

- عدد الأنشطة المجتمعية الموثقة سنوياً.
- نسبة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المبادرات المجتمعية.

4. الأداء الإداري

- نسبة إنجاز الخطة التشغيلية وفق الجدول الزمني.
- فعالية استخدام الموارد البشرية والمالية.
- مستوى رضا الموظفين عن بيئة العمل والخدمات الإدارية.

2.7 آليات القياس

تعتمد الكلية في متابعة هذه المؤشرات على آليات قياس منهجية، تشمل:

1. الاستبيانات الإلكترونية والورقية.
2. التقارير الفصلية للأقسام العلمية والإدارية.

	المؤشر البحثي
	ارتباط البحوث بالمجتمع
	عدد الأوراق المنشورة
	المؤشر الإداري
	إنجاز الخطة التشغيلية
	كفاءة الموارد
	إنجاز الخطة التشغيلية

	المؤشر الأكاديمي
	رضا الطلبة
	نسبة توافق البرامج
	مؤشر المجتمع
	عدد الأنشطة السنوية
	نسبة المشاركة
	الأنشطة السنوية

3. تحليل نتائج الامتحانات.

4. قواعد البيانات الأكاديمية والإدارية.

5. مراجعة محاضر الاجتماعات والقرارات المعتمدة.

ويتم ربط نتائج القياس بخطط التحسين المستمرة، بحيث تكون كل فجوة مرصودة مصحوبة بإجراء تطويري محدد.

3.7 التقارير الدورية

لضمان توثيق الأداء وشفافية المتابعة، تصدر الكلية سلسلة من التقارير الدورية على المستويات المختلفة:

1. التقرير الختامي الفصلي: يتضمن نتائج القياس، والفجوات المرصودة، والإجراءات التصحيحية المتخذة.
2. التقرير السنوي المؤسسي: يقدم نظرة شاملة عن الأداء الأكاديمي والبحثي والإداري، ويقارن الإنجاز بالأهداف الاستراتيجية.

3. تقارير المراجعة الداخلية: تعد بعد كل دورة مراجعة لتوثيق نتائج التقييم الذاتي وإجراءات التحسين.

4. تقارير المراجعة الخارجية: تصدر عقب زيارات الخبراء أو فرق الاعتماد، وتشكل مرجعا معتمدا للتطوير.

ثامنا: الاعتماد المؤسسي والبرامجي

1.8 الاعتماد المؤسسي

الاعتماد المؤسسي هو الاعتراف الرسمي بقدرة الكلية على الوفاء بمعايير الجودة المعتمدة وطنيا أو دوليا في جميع أنشطتها الأكاديمية والإدارية والبحثية والمجتمعية، وتسعى كلية الاقتصاد إلى تحقيق الاعتماد المؤسسي من خلال:

1. إعداد حزمة وثائق متكاملة تشمل:

- قرار إنشاء الكلية واللوائح الداخلية.
- الهيكل التنظيمي والخطة الاستراتيجية.
- السياسات والإجراءات المعتمدة.
- الدراسة الذاتية المؤسسية.
- كتيبات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين
- أدلة ضمان الجودة والتحسين المستمر

2. إجراء مراجعة ذاتية مؤسسية شاملة تشمل جميع المحاور الأكاديمية والإدارية.

3. التقيد بمعايير المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد، والالتزام برفع تقارير دورية توضح مستوى التقدم في استيفائها.

4. الاستعداد للمراجعة الخارجية من خلال توفير الأدلة والشواهد اللازمة وإتاحة الاطلاع عليها ببسر وشفافية.

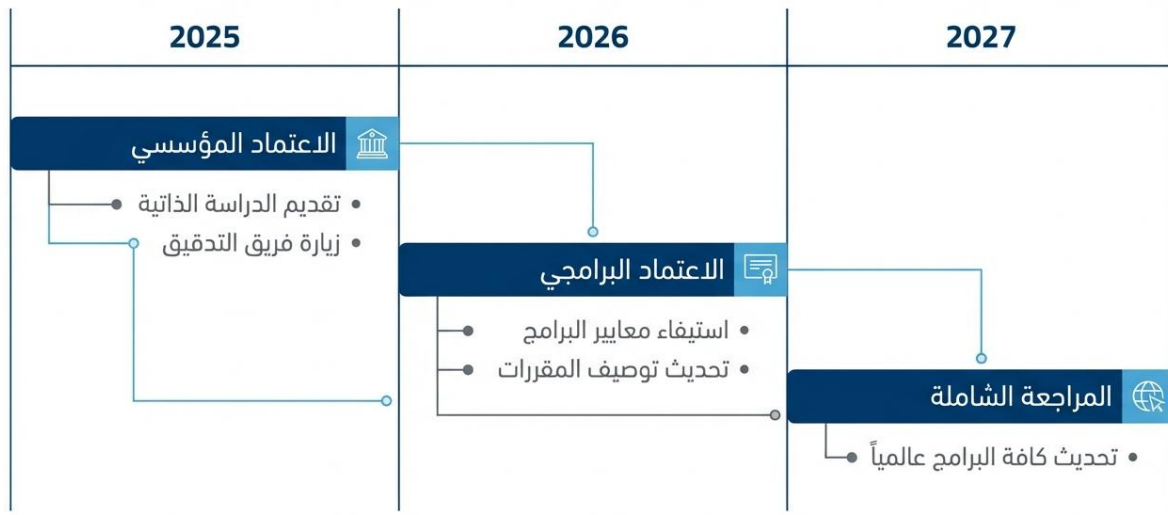


2.8 الاعتماد البرامجي

يقصد بالاعتماد البرامجي ضمان استيفاء البرامج الأكاديمية للمعايير المحددة من قبل الجهات المختصة، بما يضمن جودة التعليم والتعلم وتحقيق مخرجات متوافقة مع احتياجات سوق العمل، من خلال:

1. مراجعة توصيفات البرامج والمقررات وفق الإطار الوطني المرجعي.
2. تحديد مخرجات تعلم البرنامج وربطها بمخرجات المقررات
3. توفير الأدلة الداعمة مثل: خطط التدريس، تقارير القياس، نتائج استبيانات الطلبة والخريجين.
4. إعداد ملف اعتماد برامجي يتضمن البيانات الأكاديمية، الموارد البشرية، المرافق، والأنشطة البحثية والمجتمعية المرتبطة بالبرنامج.
5. موازنة البرامج مع المعايير الأكاديمية الدولية لتعزيز فرص التصنيف والاعتراف الخارجي.

الخطة الزمنية للاعتماد الأكاديمي



3.8 معايير الاعتماد

تلتزم كلية الاقتصاد بتطبيق معايير الاعتماد الصادرة عن المركز الوطني، المؤسسية والبرامجية.

4.8 فوائد الاعتماد

تحقيق الاعتماد المؤسسي والبرامجي يمنح كلية الاقتصاد مزايا استراتيجية، من أبرزها:

1. تعزيز ثقة المجتمع الأكاديمي والمهني في مخرجات الكلية.
2. رفع القدرة التنافسية للخريجين في سوق العمل المحلي والإقليمي.
3. تحسين ترتيب الكلية في التصنيفات الوطنية أو الدولية.
4. ضمان استدامة التحسين المستمر في البرامج والأنشطة.
5. تعزيز الشراكات الأكاديمية مع الجامعات والمؤسسات الدولية.

تاسعا: خريطة العمليات للكلية

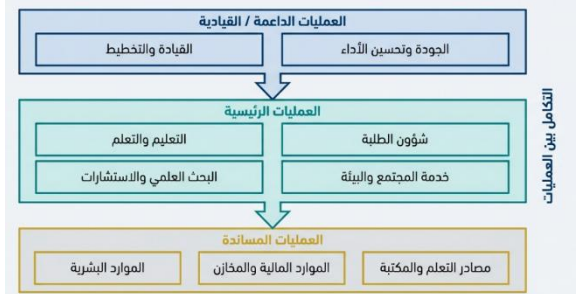
تنبثق الأهمية الاستراتيجية لخريطة العمليات من كونها الأداة التنظيمية الكفيلة بتحويل رؤية ورسالة كلية الاقتصاد من أطر فلسفية إلى مسارات تشغيلية ملموسة، حيث تعمل الخريطة كمرجع حوكمة يضبط التدفقات الإدارية والأكاديمية بما يضمن جودة المخرجات وتلبية معايير الاعتماد الوطنية والدولية.



1.9 العمليات الداعمة والقيادية:

يوفر الهيكل التنظيمي لكلية الاقتصاد البيئة الحاضنة لعمليات الجودة، حيث يتم تطبيق مبدأ "العمليات الداعمة والقيادية تقود النظام"، تضمن هذه الهيكلية وجود قنوات اتصال واضحة تدعم اتخاذ القرار وتراقب جودة الأداء في كافة المستويات. توصيف الهيكل التنظيمي والارتباطات: ينتظم العمل في الكلية

خريطة العمليات الرسمية (Process Map Diagram)



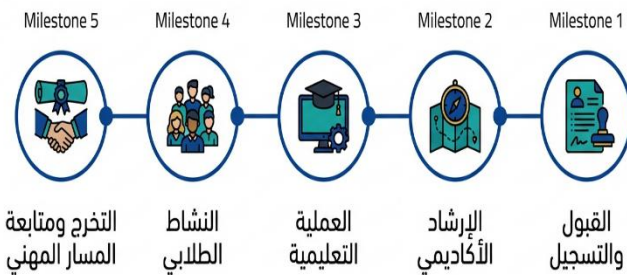
وفق مستويات قيادية وتنفيذية تشمل:

- **المستوى القيادي:** يمثل "مجلس الكلية" و"عميد الكلية" و"أمين سر العميد" الذي يضمن انسيابية الدعم الإداري.
- **المستوى الأكاديمي:** يقوده "وكيل الشؤون العلمية" ويشرف على الأقسام العلمية التخصصية: (قسم الاقتصاد، قسم المحاسبة، قسم إدارة الأعمال، قسم التمويل والمصارف، قسم العلوم السياسية).
- **المكاتب التنفيذية والنوعية:** تشمل قسم الجودة وتقييم الأداء، مكتب الدراسات العليا والتدريب، مكتب الشؤون الإدارية والمالية، ومسجل الكلية.

2.9 العمليات الرئيسية: القيمة المضافة والمخرجات التعليمية

تعد العمليات الرئيسية حجر الزاوية في رسالة الكلية، حيث تركز بشكل مباشر على إنتاج المخرج التعليمي والبحثي والمجتمعي الذي يلبي توقعات أصحاب المصلحة.

العمليات الرئيسية: رحلة الطالب الجامعي



أولاً: رحلة الطالب الجامعي (التعليم وشؤون الطلبة):

تتم صياغة هذه العملية عبر خمس محطات جوهرية:

1. القبول والتسجيل: تبدأ من قسم القبول والتسجيل

لضبط مدخلات النظام.

2. الإرشاد الأكاديمي: تشمل إعداد "دليل الطالب"

وتوزيع "المرشدين الأكاديميين" لضمان سلاسة المسار.

3. العملية التعليمية: تنفيذ نظام الساعات المعتمدة

من خلال المحاضرات وورش العمل التخصصية.

4. النشاط الطلابي: تنمية المهارات الشخصية عبر قسم النشاط الطلابي والخدمة الاجتماعية.

5. التخرج ومتابعة المسار المهني: تفعيل "وحدة متابعة الخريجين" لضمان استدامة العلاقة مع سوق العمل.

ثانيا: مسار تطوير البحث العلمي: تتبع الكلية مسارا العمليات الرئيسية: البحث العلمي وخدمة المجتمع

تصاعديا لتعزيز السمعة الأكاديمية يشمل:

- بناء القدرات: ورش عمل منهجيات البحث (مثل:

استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي).

- منصات النشر: المساهمة في "المجلة العلمية"

للجامعة وتنظيم المؤتمرات والندوات السنوية.

- المستهدفات الكمية: استمرار المشاركات البحثية

خاصة وقد وصلت إلى أكثر من 84 ورقة بحثية منشورة (2021-2025).

- التميز الدولي: النشر في قواعد البيانات العالمية (Scopus / Web of Science) وتقديم الاستشارات

والدراسات الاقتصادية.

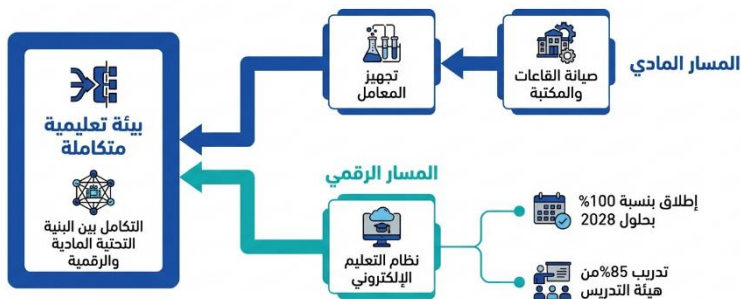
ثالثا: خدمة المجتمع والبيئة: تعمل الكلية كبيت خبرة من خلال الشراكات المجتمعية، البرامج التدريبية النوعية،

ومبادرات التوعية البيئية، مما يعزز أثرها التنموي.

تتضافر هذه العمليات لإنتاج مخرج تعليمي عالي الجودة يتسم بالجاهزية المهنية، مدعوما بموارد مساندة تضمن

استدامته.

العمليات المساندة: البنية التحتية والتحول الرقمي



3.9 العمليات المساندة والتحول الرقمي

تعمل العمليات المساندة كركيزة لتهيئة

الموارد الضرورية لاستدامة العمليات الرئيسية،

حيث يمثل التكامل بين البنية التحتية المادية

والرقمية عاملا حاسما في تحقيق الجودة

الشاملة.

تصنيف الموارد المساندة:

- إدارة الموارد البشرية: تشمل شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين لضمان كفاءة الكادر الأكاديمي

والإداري.

- الإدارة المالية والمخازن: ضبط الميزانيات، الصرف، المشتريات، والمخازن لضمان التدفقات التشغيلية.

- مصادر التعلم والمعلومات: إدارة المكتبة وتوفير المراجع والدوريات الحديثة كدعامة للبحث العلمي.

- مسار التحول الرقمي والبنية التحتية: تعتمد الكلية نموذجا تكامليا يجمع بين مسارين:

1. المسار المادي: ويشمل صيانة القاعات الدراسية، وتجهيز المعامل التخصصية والمكتبة لتوفير بيئة تعليمية

محفزة واستكمال إنشاء المقر الجديد بتصميم إمكانات تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للكلية

2. المسار الرقمي: تطوير "نظام التعليم الإلكتروني" لتحقيق بيئة تعليمية متكاملة تتجاوز الحيز المكاني.

المستهدفات الرقمية وكفاءة الموارد:

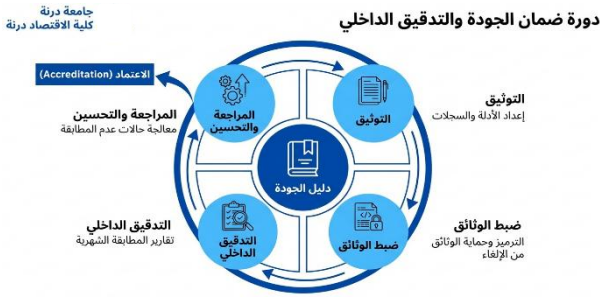
• إطلاق التحول الرقمي الشامل بنسبة 100% بحلول عام 2028.

• تدريب 85% من أعضاء هيئة التدريس على أدوات التكنولوجيا الحديثة.

إن هذا التوظيف للتكنولوجيا يساهم في تسريع وتيرة العمليات وتقليص الهدر الإداري، مما يعزز جاهزية الكلية لتطبيق آليات الرقابة المتقدمة.

4.9 دورة ضمان الجودة والتحسين المستمر

تتبنى الكلية فلسفة التدقيق الداخلي المحكم لضمان المطابقة المعيارية، حيث تعمل دورة الجودة كصمام أمان يمنع الانحراف عن المعايير المعتمدة من خلال خمس مراحل فنية:



1. التوثيق: إعداد الأدلة والسجلات المنظمة لكافة إجراءات العمل المؤسسي.

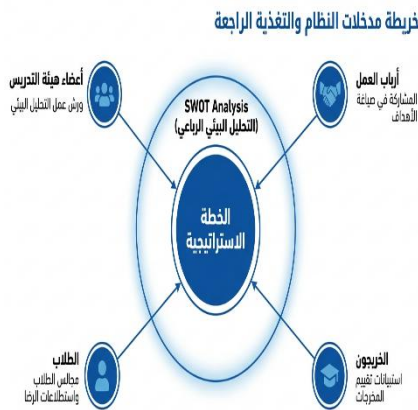
2. ضبط الوثائق: عمليات الترميز وحماية الوثائق من الإلغاء أو التلف لضمان الوثوقية.

3. التدقيق الداخلي: إصدار "تقارير المطابقة الشهرية" لتقييم الأداء الفعلي مقابل المخطط.

4. المراجعة والتحسين: معالجة حالات عدم المطابقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية.

5. الاعتماد: الوصول للاعتراف الرسمي بجودة العمليات الأكاديمية والإدارية.

خريطة مدخلات النظام والتغذية الراجعة: يدمج نظام الجودة آراء كافة أصحاب المصلحة في صياغة "الخطة الاستراتيجية":



- أرباب العمل: المشاركة الفاعلة في صياغة الأهداف التعليمية لتناسب سوق العمل.

- أعضاء هيئة التدريس: المساهمة في ورش عمل التحليل البيئي

- الطلاب: عبر ممثلي الطلاب واستطلاعات الرضا الدورية عن الخدمات.

- الخريجون: من خلال استبيانات تقييم المخرجات وتطوير البرامج.

ويتم تحديث خريطة العمليات دوريا بقرار من مجلس الكلية، مما يضمن الوصول إلى الاستحقاقات الزمنية للاعتماد في مواعيدها المقررة.

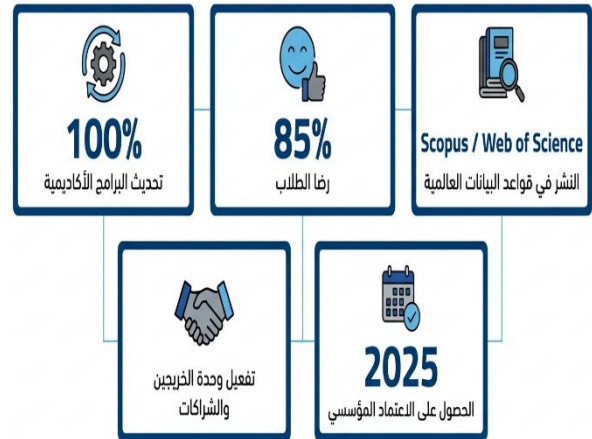
لوحة مؤشرات الأداء والجدول الزمني للاعتماد

تتجه كلية الاقتصاد نحو التميز المؤسسي بخطى واثقة تركز على لغة الأرقام والمستهدفات الاستراتيجية، محولة الجودة من خيار تنظيمي إلى ثقافة مؤسسية راسخة.

لوحة المؤشرات الاستراتيجية

5.9 لوحة المؤشرات الاستراتيجية:

- 100%: نسبة تحديث البرامج الأكاديمية وفق المعايير الدولية.
- 85%: نسبة رضا الطلاب المستهدفة عن البيئة التعليمية والخدمية.
- التميز البحثي: النشر الدولي في قواعد بيانات Scopus و Web of Science.
- الشراكات: تفعيل وحدة الخريجين والشراكات المجتمعية بشكل كامل.



المراجع المعتمدة في إعداد الدليل:

تعتمد هذا الدليل في صياغته وتنفيذه على المرجعيات التالية:

1. المعايير الوطنية للاعتماد المؤسسي والبرامجي الصادرة عن مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ليبيا.
2. دليل إعداد التقرير الذاتي المؤسسي المعد من قبل مركز ضمان الجودة "الإصدار المعتمد".
3. أخرى: أدلة الجودة والنماذج الاسترشادية، محلية (ليبية) وإقليمية (عربية) وعالمية عند الضرورة.

دليل الجودة بكلية الاقتصاد

نحو التميز المؤسسي والاعتماد الأكاديمي

الجودة رحلة مستمرة: تخطيط - تنفيذ - مراجعة - تطوير